عندما تنهار القيم

جمال عبدالحميد عبدالمغني

●،، الإنسان في مجمله عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ والأخلاقيات، لكن هذه المسميات التي تحمل في طياتها مسميات فرعية كثيرة تختلف من شخص لآخر فقد تكون قيم نبيلة ومبادئ سامية وأخلاقيات رفيعة هي التي تشكل شخصية إنسان ما فيلاحظ الناس جميعاً هذه الصفات في هذا الإنسان تتجلى بوضوح في تصرفاته وممارساته وتعامله مع الغير ومواجهاته للمواقف والأحداث ويزداد الناس إدراكاً وتبيناً لمكنونات النفس البشرية التي يحملها هذا الإنسان كلما مر الوقت والزمان وتكررت التجارب الملموسة بينه وبين الآخرين، وعلى النقيض من ذلك قد تشكل شخصية إنسان آخر مجموعة من القيم السيئة والمبادئ الممقوتة والا إنسانية والأخلاقيات المنحطة والهابطة فتنعكس هذه الرذائل على تصرفات حاملها وبوضوح أيضاً يدركها الناس ويقيمون الشخص على أساسها، بيد أن هناك أناساً كثيرين يحملون مزيجا من تلك القيم والمبادئ والأخلاقيات وهم الغالبية العظمى من البشر، حيث أن الكمال لله وحده، ومع تسليمنا أن جانب الخير وجانب الشر يشكلان شخصية الإنسان إلا أن من يغلب على شخصيته جانب الخير هو الإنسان السوي نظراً لأن قيم الخير ستشكل دائماً الكابح لنزواته واندفاعاته الشريرة، بعكس الشخص الذي يمثل جانب الشر معظم تكوينه النفسي يكون دائماً مصدر خطورة لوطنه وجيرانه وأقاربه وحتى أسرته الصغيرة، ومع هذا لا يمكن اليأس من تقويم سلوكيات من تغلب على تكويناتهم الجوانب الشريرة وبالإمكان تنمية جوانب الخير لديهم سواءً بالتعليم أو بالتربية الأسرية المكثفة أو بالتوعية المجتمعية العامة عبر مختلف الوسائل الإعلامية وحتى بالزجر والردع القانوني عبر تطبيق الحدود الربانية وتنفيذ القوانين الوضعية الصارمة إن لزم الأمر لأنها من وسائل التربية إذا فشلت الوسائل الأخرى.

● ماذا نطلق على من يسببون الأذى لشعب بأكمله، أقصد من يعتدون على خطوط الكهرباء ويفجرون أنابيب النفط؟ ألا يعلمون أن سلوكهم الوحشي والهمجي لم تمارسه حتى سلطات الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أو عصابات العدو الإسرائيلي وحتى شياطين الجن وعلى رأسهم إبليس نفسه.. نسأل الله لهم التوبة قبل فوات الأوان.

وأخيراً

دفاعاً عن المبادئ والقيم وليس عن يحيى العراسي الأستاذ يحيى العراسي ليس بحاجة إلى من يدافع عنه لأنه صحفي مخضرم يجيد استحضار الكلمات وتطويعها وتوجيهها كيفما شاء ومتى، أراد، ولكني أدافع عن القيم والمبادئ التي يحملها هذا الإنسان البسيط والمتواضع، هذا الإنسان الذي يحترم الكبير والصغير، من سجاياه عشق الوطن والإخلاص للعمل والاعتزاز بالنفس وهناك مثل صيني يقول «إذا طعنت من الخلف فهذا يعني أنك تسير في المقدمة».

من التنمية التي ضلت طريقها في اليمن إلى طريق التنمية

د./ محمد الميتمي

■ يشبه حال اليمن اليوم حال كوكب صغير تاه في الفراغ. إذ أن المعروف في علم الفلك أن يحدث أن يمر جرم سماوي عملاق بالقرب من أحد الكواكب السيارة التي تدور في فلك أحد النجوم بشكل منتظم بفعل قانون الجاذبية ، فيجذبه بقوة جاذبيته الجبارة نحوه فيشده بعيدا عن مداره الأصلي الذي يدور فيه ولكنه في نفس الوقت الذي ينفصل عن مداره لأنه التحق بمدار هذا الجرم الجديد ولأنه بقي في مداره ليظل يدور في فلك الجرم الأصلي ، فيكون مصيره المحتوم أن يتوه في فراغ شاسع ومعتم. واليمن التي انسلخت للتو من عصور غابرة مغرقة في السكون والتخلف بقيام الثورة لم يتسن له الالتحاق بركاب العصر حتى اليوم ويبدو كما لو أن أحدا يريد أن يسير به نحو الضياع في فراغ التاريخ إذ لم يحدث أن قام أبناؤه بالذود عنه بإصرار وعزيمة وعلى وجه السرعة وإنقاذه من الضياع المحتوم ، الذي يذكرنا التاريخ بوقوع مثل هذا المصير لشعوب وأمم ودول أسدل التاريخ عليها ظلامه الأبدي. فبعد مرور نصف قرن من الزمن تقريبا يؤرخ لنيل اليمنيين «الحرية» من ربق الحكم الإمامي الكهنوتي والاستعمار البريطاني في كل من شمال اليمن وجنوبه واليمن يحاول أن يتحسس طريقه نحو النهضة والتنمية والتقدم الاجتماعي دونما جدوى . فالذين أمسكوا بناصية الصيرورة التاريخية خلال هذه الحقبة من التاريخ اليمني المعاصر قادوا اليمن بجهلهم ونفعيتهم وأنانيتهم إلى غرف التاريخ المظلمة. فشلت التنمية وخاب أمل النهضة والتغيير وتأصل التخلف وتعمق ليمتلك آلية يعيد إنتاج نفسه بصورة متراكمة ، وبه ومعه امتلأت سماء اليمن بخفافيش الظلام لتحجب ضوء الشمس وتمنع الهواء العليل من التدفق إلى رئة المجتمع.

لم تسعف أدبيات التنمية التي راجت في القرن العشرين اليمنيين من إيجاد مخرج لما هم فيه من ظلام وظلال ، وذلك ليس لأن هذه الأدبيات بدت عاجزة عن تقديم الحلول والمخارج كما فعلت ونجحت في العديد من الأقطار ، ولكن لأن «النخبة» اليمنية المسيطرة ، إذا صح وصفها بذلك ، هي من التخلف والبؤس ، من النفعية والأنانية مالم تتمكن بنتيجة ذلك أن تجود بمشروع نهضوي أو أن تنتفع من أدبيات النهضة والتنمية التي فتحت أبواب التغيير والتقدم للعديد من شعوب العالم. ونحن على أبواب أمل جديد نتحسسه ونتلمس طريقه عبر مشروع تنموي نهضوي وفكر تنموي يلبي هذا الأمل ويفلح في ترجمته إلى واقع ، يتعين علينا في البداية أن نتبين ذلك الفكر التنموي وأدوات فعله وإنجازه التي يتماهى مع واقعنا الاجتماعي والتاريخي فيرتقي به إلى سلم العصر والحضارة السائدة.

إن التراث الأدبي « الفاخر « للتنمية الاقتصادية لما بعد الحرب العالمية الثانية قد بدى واقعا تحت هيمنة اربعة مدارس فكرية رئيسية واحيانا متنافسة) ١: نظرية مراحل النمو الاقتصادي ،) ٢ نظرية وأنماط التغييرات البنيوية ،) ٣ نظرية التبعية ،) ٤ والنظرية النيوكلاسيكية الجديدة ، أو الليبرالية الجديدة ، كما يطلق عليها في حالات أخرى ، وهو المذهب الذي مضى على هداه في الآونة الأخيرة وبصورة قسرية قطار التنمية المتهالك في اليمن .

فعلت نظريات التنمية فعلها – على اختلاف منطلقاتها الفلسفية النظرية والإيدولوجية– في إحداث تغييرات ملموسة في البنى الإجتماعية والاقتصادية والثقافية في معظم المجتمعات التي تبنتها– إلا في اليمن ، هذا البلد تعيس الحظ. ما هي الأسباب الحقيقية والرئيسة المسؤولة عن هذا الإخفاق المريع والمطلق لكافة مشاريع التنمية في اليمن ، الراديكالية منها والليبرالية؟ سؤال قبل الإجابة عليه ، ربما يبدو من المناسب أن نذكر بالاتجاهات العامة لهذه النظريات ، التي أخذت اليمن باثنتين على الأقل منها خلال مسيرتها التنموية الفاشلة على امتداد نصف قرن من هذا التاريخ.

وبدأ من نظرية مراحل النمو التي شاعت في الخمسينات ومطلع الستينات والتي نظرت إلى التنمية بوصفها سلسلة متتابعة من النمو الاقتصادي المستدام ، التي يتحتم على جميع الأقطار أن تمر به. وهنا غدت التنمية مرادفا رقميا لمعدلات متسارعة من النمو الاقتصادي. في مطلع السبعينات حلت نظريتا التبعية والتغييرات البنيوية المتنافستين محل نظرية مراحل النمو. ففي الوقت الذي ركزت الثانية على نماذج النظرية الاقتصادية والتحليل الإحصائي للبرهنة على أن العمليات الداخلية للتغيير البنيوي يمكن أن تحتمل إذا حققت بنجاح معدلات نمو اقتصادي متواترة ومتسارعة ، فإن الأولى كانت أكثر راديكالية وأكثر سياسية من حيث التوجه. فقد نظرت إلى التخلف باعتباره محصلة لعلاقات القوى المحلية والدولية ، ومحصلة لجمود البنى المؤسسية والاقتصادية ، ومحصلة لثنائية البنى الاقتصادية والاجتماعية. أما النظرية الرابعة والأخيرة التي راجت في الثمانينات ومطلع التسعينات فقد أعلت من شأن قوى السوق ، والاقتصاد المفتوح ، وخصخصة المؤسسات الاقتصادية العامة غير الناجحة. إن فشل التنمية ليس مرده – طبقا لهذه النظرية– إلى قوى محلية وخارجية هوجاء كما تزعم نظرية التبعية ، وإنما مرده إلى إفراط في التنظيم والتدخل من طرف الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

في أواخر الستينات وحتى مطلع التسعينات أخذ اليمنيون بنهجين متباينين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ما كان يطلق عليه باليمن الجنوبي تبنى نمط التنمية الأوامري ، أو الاشتراكي بتعبير آخر فيما سار الشمال على نظام الاقتصاد المختلط ، لكنهما توحدا في طبيعة النهج السياسي ، فكلاهما كانا نظامان شموليان ، مع الفارق في طبيعة نظام الحكم في كلا الشطرين. فالشطر الجنوبي أطبق اليسار الراديكالي على الصيرورة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة للمجتمع المحكوم هناك ، فيما هيمنت القبيلة والعسكر والجماعات المتأسلمة عليها في شماله. وبعد ثلاثة عقود من الحكم الشمولي و «التنمية» من أعلى ، وجد المجتمع اليمني نفسه – على الرغم مما قاساه من أحداث وانقلابات وحروب دموية أودت بحياة عشرات الآلاف من البشر– سائر على هامش العصر. فالفقر والفاقة هي السمة الغالبة على حياة اليمنيين ، واليمن ظلت وما زالت تصنف في وثائق المؤسسات الدولية بين مجموعة الأفقر من دول العالم. الأمية المطلقة ما زالت تخيم على نصف السكان ، وثلثي الإناث ، والأمراض السارية التي اختفت من قواميس الدول المتقدمة كالملاريا وداء الكبد –على سبيل المثال لا الحصر– ما برحت تستوطن ملايين اليمنيين ، وتحصد حياة عشرات الآلاف منهم. لم يسعفها خروج النفط الذي غدا أشبه «بلعنة مرداس» بالنسبة لليمن واليمنيين، ولا الوحدة التي حدق اليمنيون إليها بأبصارهم طويلا أملا في النجاة مما هم فيه من بؤس وفاقة وشقاء ، ولا مساحيق الديمقراطية المبهرجة التي يتم التزين بها كلما أحتاج الممسكون بناصية الحكم الصعود إلى مسرح التمثيل.

كثيرا من ينسب هؤلاء جل الفشل الذي حاق باليمن تارة إلى حقبة قد ولت منذ نصف قرن وتارة إلى الملكيين وعملاء الاستعمار والزمرة والانفصاليين والطابور الخامس والانتهازيين والمارقين والماركسيين والشيوعيين والقوميين والبعثيين والمتطرفين والأصوليين وأعداء الله وأعداء الوطن، ومرة إلى مؤامرات الجيران والقوى العظمى ، وتارة أخرى إلى الكوارث الطبيعية حينما لا يجدون شماعة يعلقون عليها مثالب ما أحدثوه من دمار وخراب في « وطنهم هذا « ، يتمظهر اليوم في أكثر التجليات بشاعة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا والتي يئن تحت قسوتها ملايين المواطنين.

فما هو يا ترى نموذج التنمية الذي نتسلح به للخروج من تخلفنا وفقرنا وبؤسنا الراهن؟

التغيير الراديكالي هو أكثر ما تهتم به التنمية

تقتضي التنمية تغيرات بنيوية تشمل إحداث تغييرات في النسق السياسي ، والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وأي تنمية لا تلامس هذه الأنساق ولا تعمل فيها التغيير ، لن تكون سوى مجرد شعار تتخفى تحت ردائه سلسلة إخفاقات قادمة ووهم نقتاد به إلى طريق الهلاك.

من طبيعة نظرية التنمية بمفهومها الجديد الذي يقوده الجيل الثالث لمنظري التنمية ، أنها منذ البداية تكون ملازمة لإستراتيجية التنمية ، أي ملازمة إلى حقائق التغيير في البنى الاقتصادية ، والمؤسسات الاجتماعية بما في ذلك التحديات التي تواجه صناع القرار في المجتمع. وهذا يعني أن إستراتيجيات التنمية تتطلب لاعبين اجتماعيين هدفهم التغيير الجذري وهي الكتلة التاريخية بمنطق جرامشي ، وفي كل الحالات تكون الدولة هي اللاعب الأول. لم يحدث في تاريخ التنمية أن تحقق لشعب ما نهضة حقيقية وتقدم بارز من دون أن تكون الدولة فيها اللاعب الأول. السبب الذي يجعل من العلاقة بين نظرية التنمية وإستراتيجيتها بمثل هذا الترابط والتقارب أن التنمية كثيرا ما عرفت على أنها قضية قومية ، وليست خاصة أو فئوية أو قبلية. وهذا ما يجعل من طبيعة القوى الطليعية الرائدة والقائدة للتغيير مفتاحا لمستقبل التنمية وخصائصها ، أو بالأصح يمكن الحكم على طبيعة التنمية وخصائصها ومستقبلها من النظر إلى طبيعة الحكم وأركانه من البشر.السياسات التنموية تتضمن إجراءات تقوم بها الحكومات الراعية للتنمية وذلك بهدف السير على طريق التنمية. ولهذا كثيرا ما يهتم الدارسون والباحثون في قضايا التنمية في بلد ما بالنسيج الفكري ، والأيدلوجي والطبقي والتنفيذي لحكومة «التنمية».

في حالات ونماذج رائجة كثيرا ما وضع الأيدلوجيون والمهنيون تعاريف مموهة للتنمية الهدف منها تبرير الطريق المناقض لمعناها وأهدافها. ولكنه لتقييم التنمية في بلد ما ينبغي طرح ثلاثة تساؤلات مركزية تمثل لب المعادلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أي بلد وهي كالتالي: ما الذي يحدث بشأن مشكلة الفقر.؟ وما الذي يحدث لقضية البطالة؟ وماذا حل بقضية المساواة والعدالة الاجتماعية؟ فإذا حصل وأن طرأ تحسن ملحوظ على هذه المؤشرات الثلاثة ، فإنه قطعا يمكن القول بأن تنمية تجري في هذا البلد. إما إذا حدث وأن ساءت أو حتى تعثرت واحد أو اثنان من هذه المشاكل الأساسية ، فإن من الحماقة والمغالطة الحديث عن أي تنمية ، حتى لو تحقق نموا في الناتج المحلي الإجمالي مقداره١٠ ٪. فما الذي يمكن قوله عندما تتردى بشكل درامي المؤشرات الثلاثة معا؟ ويؤكد أمارتيا سن – في كتابه الشهير »التنمية حرية« أن النمو الاقتصادي لا يمكن جعله هدفا بحد ذاته. إن التنمية ينبغي أن تهتم أكثر بتنمية وتحسين ظروف الحياة التي نعيشها والحرية التي نتمتع بها. وفي هذا السياق يشدد سن على أنه لا يمكن قياس الفقر بشكل صحيح من خلال الدخل ، أو حتى أيضا عبر المنفعة كما يفهم عادة، فما هو مهم ليس الشيء الذي بحوزة الشخص ، والأحاسيس التي تتولد عن امتلاكه ، ولكن ما هو أهم من ذلك هو الشخص في ذاته أو ما يمكنه أن يكون ، وماذا يعمل أو يمكنه أن يعمل؟ ما يهم في مسألة الرفاه ليس فقط خصائص السلع التي يستهلكها المرء – كما هو شائع في منهج المنفعة الحدية – بل ما هي الفوائد التي يمكن أن يجنيها المستهلك من هذه السلع.

وهنا فإننا نشير إلى التنمية بوصفها وسيلة لتنظيم وتثوير المجتمع باتجاه التغيير الشامل الجذري والعميق. كما أنها قد تعني تطوير وسائل التكيف إزاء التحديات و إزاء التغييرات التي تحدث في حجم وخصائص المجتمع المراد تغييره. قد تطال هذه التغيرات المعتقدات السائدة في المجتمع ، والأنماط الاجتماعية ، ووسائل الإنتاج.

الموارد البشرية أمضى أسلحة التنمية وأنجع وسائلها:

تتأثر إمكانات بلد ما في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بما لديه من موارد مادية (الأرض ، الموارد الطبيعية ، وغيرها من المواد الخام) وموارد بشرية (عدد السكان ومستوى مهاراتهم). إن دول الخليج العربي النفطية تمثل حالة متطرفة من حجم الموارد المادية المرغوب بها. وعلى النقيض منها تقف اليمن ، وتشاد وهايتي وبنجلادش ، حيث تبدو فيها هذه الموارد ، بما في ذلك الصالحة للزراعة عند أدنى مستوياتها. بيد أن ذلك لا ينبغي أن يقود إلى حدية الترابط بين الموارد والرفاه ، وإلا كانت الكونغو ، ونيجيريا وفنزويلا ، بلدانا تتمتع بالرخاء. كما أن الجغرافيا والمناخ يمكن أن يلعبا دورا مهما في نجاح أو فشل جهود التنمية. فاقتصاديات الجزر كتايوان مثلا ، تبدو في وضع أفضل من اقتصادات البلدان المحاطة باليابسة (كمنغوليا ، أو حتى المجر). بيد أن الموارد البشرية تظل أمضى الأسلحة وأقواها في مسار التنمية. وهنا ينبغي التأكيد على أنه ليس فقط الأعداد المطلقة للسكان ومهاراتهم وخصائصهم الديموغرافية تغدو خصائص مقررة للتنمية ، ولكن أيضا نظرتهم وميراثهم الثقافي ، عاداتهم وتقاليدهم ، مواقفهم تجاه العمل ، منافذهم للمعلومات، حوافزهم ورغباتهم في الإبداع ، وتطلعاتهم نحو حياة أفضل ، بالإضافة إلى المهارات الإدارية وطبيعة الحكم تقرر إلى حد كبير مقدرة المجتمع على المضي قدما في معارج التنمية والنهضة. والتنمية هنا في حد ذاتها كوسيلة للتغيير تتوجه بالدرجة الأولى نحو تغيير وتكييف وتطوير هذه الخصائص البشرية ، التي تصبح التنمية من دونها عجلة تدور في الفراغ. وحينما ينتمي أصحاب السيادة في إتخاذ القرار إلى كتلة تاريخية مناهضة للتنمية بحكم مصالحها السياسية والاقتصادية وانتماءاتها الاجتماعية فإن النتيجة المتوقعة هو إنتاج وإعادة إنتاج آلية «تنمية» معاد للتنمية ، أي بعبارة أخرى إعادة إنتاج التخلف.

وأخيراً

دفاعاً عن المبادئ والقيم وليس عن يحيى العراسي الأستاذ يحيى العراسي ليس بحاجة إلى من يدافع عنه لأنه صحفي مخضرم يجيد استحضار الكلمات وتطويعها وتوجيهها كيفما شاء ومتى، أراد، ولكني أدافع عن القيم والمبادئ التي يحملها هذا الإنسان البسيط والمتواضع، هذا الإنسان الذي يحترم الكبير والصغير، من سجاياه عشق الوطن والإخلاص للعمل والاعتزاز بالنفس وهناك مثل صيني يقول «إذا طعنت من الخلف فهذا يعني أنك تسير في المقدمة».

العصَّار .. وداعاً

نبيل نعمان

□ صحفي آخر يفارقنا فجأة إلى العالم الآخر، بعد أن ظل إلى آخر لحظة ممسكاً بقلمه ومحاولاً تغيير واقع الحياة إلى الأفضل، إنه هذه المرة الزميل محمد عبدالإله العصّار، الذي فارق الحياة يوم الثلاثاء ٢٣ أبريل الجاري بعد مرض عضال أدخله المستشفى قبل أيام ولم يخرج منه إلا جثة هامدة وسط ذهول أهله ومحبيه وأصدقائه.

صحفي آخر يغادرنا دون مقدمات، هكذا وهو في مقتبل العمر، وكأن قدر الصحفيين الموت السريع، وكأن الصحافة لم تعد مهنة المتاعب، بل المهنة التي تقصف العمر وتعجّل بمغادرة هذه الدنيا الفانية، وهو الذي ظل يحاول ويحاول بقلمه أن يجعلها أجمل وأكثر بهاءً، يحمل هموماً كثيرة وكبيرة تحاصره من كل مكان، لكنه في كل مرة يلجأ إلى قلمه علّه يجد فيه المخارج والحلول، ليس لنفسه – فقط – بل للجميع أولاً، تتوارى ذاته وراء هموم مجتمعه، وتصغر مصائبه ومشاكله أمام ما يعانيه مجتمعه ووطنه.

الزميل العصّار واحد من هؤلاء الذين حلموا بوطن أفضل تسوده المحبة والإخاء، وطن يسمو على كل شيء من أجل رفعة وعزة أبنائه، لكن هكذا هي الدنيا لا يمكن للإنسان في مشواره القصير أن يحقق ما يريد وما يصبو إليه، لكنه مع ذلك يضع اللبنات ويمهد الطريق لآخرين ليواصلوا مشوار الكبار في تحقيق الحلم في الحياة الحرة الكريمة.

نعم، سنفتقدك أيها الزميل كما افتقدنا الكثير من قبلك، سواءً من زملاء المهنة في مؤسسة الثورة أمثال الزميل المرحوم مهيوب الكمالي أو أولئك الزملاء الصحفيين الآخرون الذين يغادرون الواحد تلو الآخر، خاصةً في السنوات الأخيرة، لكنها مشيئة الله ولا راد لقدره جلّ في عُلاه.

قبل أن يداهمه المرض قبل أيام حضر اجتماعاً في مؤسسة الثورة بعد أسبوع من تعيين القيادة الجديدة، فقال للزملاء لدى وصوله : »عليكم أن تناقشوا قضاياكم بعيداً عن الحزبية، لأن الحزبية أفسدتنا« ، وذلك من حرصه على أن تتجاوز مؤسسة الثورة ما تعانيه من أوضاع مالية وإدارية مترديه جراء تراكمات كثيرة تفاقمت في الآونة الأخيرة.

هذا هو الزميل العصّار، الذي غادرنا إلى غير رجعة، وترك فراغاً في زمن نحن أحوج فيه للملمة جراحات كثيرة كان يمكن أن تكون له كلمة حق تنبع من رَجُل مجرب وزميل يقدّر معنى الزمالة، تشع من روحه نفحة طيبة غير متعالية جعلته يحظى باحترام كافة الزملاء.

أتذكّر أنني عندما وصلت للعمل بمؤسسة الثورة للصحافة بفتوى من الخدمة المدنية ولم يتم اعتمادها من قبل الأستاذ الفقيد محمد ردمان الزرقة، الذي كان حينها رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة، رئيساً لتحرير صحيفة »الثورة« ، قابلت الأخ الزميل الفقيد محمد عبدالإله العصّار، وقلت له إنني صحفي مرسل إلى المؤسسة من الخدمة المدنية، راغب في الانضمام إلى طاقم صحيفة »الوحدة« ، التي كان حينها مديراً لتحريرها، فرحّب بي وقال : »وقّع الفتوى عند الأستاذ الزرقة وتعال« ، لكن التحويل كان إلى إدارة الأخبار بصحيفة »الثورة« .

هذا الموقف النبيل من الزميل العصّار أشعرني منذ بداية عملي بمؤسسة الثورة أنني أمام صحفي كبير يقدّر زملاءه ويأخذ بيدهم، ويمكنهم من أداء مهامهم، وهو موقف ينم عن أخلاق عالية – أيضاً – وتقدير لزملاء المهنة، وظلت علاقتي به علاقة ود واحترام ولم تشبها أي شائبة، رغم لقاءاتنا القليلة في مكان العمل عندما كان يزورنا إلى صحيفة »الثورة« بين فترة وأخرى.

رحمة الله تغشاك أيها الزميل العزيز، وخالص التعازي والمواساة لكافة أفراد أسرتك، خاصةً زميليّ العزيزين عادل ونجيب العصّار، إنا لله وإنا إليه راجعون.

صناعة الأمل

محمد الظاهري

أقول لبعض شبابنا ، من الذين تسلل الإحباط إليهم :

أن نصنع الأمل ونسعى لتحقيقه ، وقطف ثماره مستقبلا ، خير لنا من أن نكون صيدا سهلا لمروجي آفة الإحباط حاضرا . وحذار من الخلط بين الأمل من جهة ، والوهم وأحلام اليقظة من جهة أخرى .فالأول (الأمل) محبذ ومحمود،أما الأخيران فمذمومان .ولذا فلتتكاتف الجهود لنصرة ثورتنا، وتحقيق أهدافها باستمرارية ومرحلية معا .

ثـــورجـــي

عادل الأحمدي

لقد دخل اليمنيون في أتون عامهم الثاني منذ أن خرجوا إلى الساحات مطالبين بالتغيير ولقد تم قطع مسافات كبيرة لم يكن أحد في اليمن يحلم بها قبل فبراير٢٠١١م. وباعتقادي أن مرحلة الناشط الحقوقي بجانبه «الثورجي» الذي أدى دوره بنجاح، شارفت على الانتهاء، ، وبدأت في المقابل مرحلة الناشط الاجتماعي والفكري الذي يتغلغل في صفوف الفئات المستهدفة ويساعدها على إعادة بناء المفاهيم بطريقة سليمة وينمي لديها مشاعر الاكتراث والمبالاة.. من هنا نكون حقاً بدأنا مرحلة التغيير بمفهومه الشامل والعميق، ذلك الذي نشعر بعده بالأمان الذي لا يداخله خوف، ونتمكن على إثره من البناء الذي لا يتخلله هدم..

هذا التطور الضروري في مسيرة العمل التغييري في اليمن لا يشترط فيه تغيير الشخوص، داخل إطار التغيير، بقدر ما يتطلب تحديث المهام.. الأمر الذي يغدو معه ثائر الأمس، أستاذ اليوم وقدوة المستقبل.